

بعد سنة من حصولها على الاستقلال عملت الجزائر على تدعيم علاقاتها الخارجية ، إلا ان الجزائر حاولت وبشتى الطرق تفادي التعامل مع الصندوق الدولي لرفضها الخضوع إلى شروط نادي باريس لكن بعد أن زادت حدة المديونية الخارجية ونفت آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني لا سيما بعد التبذبب الحاصل في مسيرة الإصلاحات و التي انتقدتها البعض لكونها كانت سريعة ، في حين أعلن الصندوق بأن البلاد لم تدخل بطريقة جيدة في اقتصاد السوق ، لأن الحلول الذاتية بطبيعة الحال تتطلب ثقة الجمهور بالحكومة ،